

آليات الدعم العمومي للإنتاج السينمائي في الجزائر

Public support mechanisms for film production in Algeria

نسرین سعدون

أستاذة محاضرة "ب"

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام

البريد الإلكتروني: sadounenesrine@gmail.com

تاريخ النشر : 2020/01/14

تاريخ القبول: 2019/11/19

تاريخ الاستلام: 2019/11/18

الملخص:

عرف الإنتاج السينمائي في الجزائر منذ أواخر الثمانينات مشاكل كبيرة ارتبطت بشكل أساسي بضعف السوق المحلية وافتقاد الجيل الجديد من الجمهور الجزائري لثقافة التردد على قاعات السينما لعدة أسباب، من بينها أحداث العشرية السوداء. هذا ما جعل الدولة تتبنى سياسة خاصة لدعم قطاع السينما، تتمثل في تقديم الدعم بشكل مباشر، إما من خلال صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته وصناعاته (FDATIC)، أو من خلال تقديم إعانات مالية للمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الثقافة الجزائرية.

من خلال هذا المقال، سوف نحاول عرض السياسة التي انتهجتها الجزائر لدعم الإنتاج السينمائي من خلال التركيز على الآليات والإجراءات المطبقة، طبيعة الأفلام المنتجة وأثر ذلك على الصناعة السينمائية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: دعم عمومي، سينما، الجزائر، صناعة، آليات.

Abstract:

Since the late 1980s, the Algerian cinematic production has been encountering a huge difficulty. Mainly because of the weakness of the local market and the absence of the new generation of Algerian spectators who do not visit cinemas for several reasons, including the events of the black decade.

The state has adopted a special policy of public financial for cinematic projects in two different ways, either through the Fond for the development of

cinematographic art, technical and industry, or through grants to public institutions.

Thus, this article discusses the policy used in Algeria to support the cinematic production, by focusing on the mechanisms, the nature movies production and their impact on the cinematic industry in Algeria.

Keywords: Public support; cinematic; Algeria; industry; mechanisms.

1 . مقدمة:

ظهرت السينما الجزائرية في الفترة الاستعمارية، حيث برزت كأداة للثورة من خلال توظيفها للتعبير عن نضال الشعب الجزائري وكفاحه من أجل إثبات ذاته والدفاع عن حقوقه والتصدي لمحاولات طمس هويته من طرف السلطات الاستعمارية. كما وظفت الأفلام المنتجة في تلك الفترة لإيصال القضية الجزائرية للرأي العام الدولي ومختلف الهيئات والمنظمات العالمية.

تبنت السلطات سياسية في الجزائر بعد الاستقلال سياسة ثقافية اشتراكية، تميزت بسيطرة الدولة على كل الهياكل و المؤسسات الثقافية (Omar- <http://mawred.org/wordpress1/wp-content/uploads/2012/09/KASSAB>), بسبب الأوضاع السوسيو- اقتصادية المتدهورة بعد الحرب، التي من مظاهرها: الفقر، المأساة، نسبة البطالة التي بلغت 70%، نسبة الأمية التي بلغت 90% و نقص بالغ في اليد العاملة المؤهلة (Julien ROCHERIEUX, 2001). ضمن هذا السياق، أولت الدولة لقطاع السينما اهتماما بالغاً، فاعتبرته قطاعاً من قطاعات السيادة الوطنية وليس كنشاط ثقافي بسيط. من مظاهر هذا الاهتمام، أخذ الدولة على عاتقها تسير الهياكل السينمائية كالمركز الوطني للسينما الجزائرية (CNCA) وقاعات السينما التي كانت كلها تابعة للقطاع العمومي وكذا تمويل المشاريع السينمائية، من خلال إنشاء صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته وصناعته (FDATIC) سنة 1967، الذي ساهم في صناعة مجد السينما الجزائرية، حيث تم من خلاله إنتاج العديد من الأفلام التي عالجت تاريخ الجزائر والحرب التحريرية الكبرى كفيلم وقائع سنين الجمر *Chronique des années de braise* لمحمد لخضر حامينة، الذي توج بالسعفة الذهبية في مهرجان كان السينمائي سنة 1975.

أعاقبت الأحداث السياسية التي عرفت الجزائر سنوات 90 تطور السينما، حيث شهدت الجزائر فترة عدم استقرار أمني خطير، هذا ما أدى إلى حل مؤسسات السمي البصري والهياكل السينمائية في الجزائر كالمؤسسة الوطنية للإنتاج السمي البصري في الجزائر (ENPA)، المركز الجزائري للفن والصناعة السينمائية (CAAIC) والوكالة الوطنية للمستجدات الفيلمية (ANAF). لجأت الدولة أمام هذه الحالة الحرجة إلى دعم الانتاجات السينمائية الخاصة من خلال تعديل قانون صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته وصناعاته (FDATIC) في سنة 1992، حيث مهد الأرضية لمراقبة الدولة للقطاع الخاص.

عرف قطاع الثقافة منذ سنوات 2000 إعادة هيكلة مهمة، أخذت شكلين: من جهة، الاهتمام بصورة الجزائر على الصعيد العالمي من خلال إعادة تحسينها بعد العشرية السوداء التي ارتبطت فيها صورة الجزائر بالدم والدمار وانعدام الأمن، وهذا من خلال تنظيم العديد من المهرجانات الثقافية كسنة الجزائر بفرنسا سنة 2003، الجزائر عاصمة للثقافة العربية 2007، تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية سنة 2011، خمسينية استقلال الجزائر 2012 وآخرها قسنطينة عاصمة الثقافة العربية في 2015. من جهة أخرى، قامت الدولة بإصدار العديد من القوانين التي تخص قطاع الثقافة مثل قانون السينما سنة 2011، الذي سمح لمؤسسات عمومية جديدة كالوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي (AARC) والمركز الجزائري لتطوير السينما (CADC) تسير ومراقبة الدعم العمومي الذي تمنحه الدولة لقطاع السينما.

2- التنظيم القانوني للدعم العمومي:

عرف قطاع السينما في الجزائر اهتماما كبيرا من الجانب التشريعي خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تم إصدار سلسلة من النصوص القانونية، استهدفت تنظيم السياسة السينمائية في البلد. شملت هذه النصوص نشاطات عديدة من بينها: الإنتاج والتوزيع والاستغلال وكذا الدعم العمومي والتمويل وتنظيم المهن السينمائية.

لا يعد الاهتمام بالتنظيم القانوني لقطاع السينما في الجزائر أمرا حديثا، بل يعود إلى السنوات الأولى بعد الاستقلال في 1962، حيث كانت الجزائر في حاجة إلى نصوص قانونية لتسير المؤسسات السينمائية التي ورثتها عن فرنسا وكذا لإنشاء مؤسسات الإنتاج كالمركز الوطني للسينما الجزائرية (CNCA) ولتنظيم الدعم العمومي. ضمن هذا السياق، تم إصدار أول نص

قانوني خاص بقطاع السينما في سنة 1967 (L'ordonnance n°67-52, 1967)، تم العمل بنصوصه منذ الستينات إلى غاية سنة 2011، أين تم إصدار قانون السينما 03-11 المؤرخ في 17 فيفري 2011، حيث يقدم هذا القانون لأول مرة إطارا قانونيا لقطاع السينما، الذي تم تسييره بنصوص قانونية تعود لسنة 1967.

عَرَفَت المادة الأولى من قانون السينما 03-11 النشاط السينمائي على أنه نشاط صناعي وتجاري. بالإضافة إلى خاصيته الفنية والثقافية، فإنه يشمل نشاطات أخرى: كالعرض واستيراد واستغلال الأعمال السينمائية وكذا حفظ الأرشيف الفيلمي (القانون 03-11، المادة 1). تضم المواد 5 و 6 و 7 من هذا القانون ثلاثة محاور رئيسية:

* يتألف المحور الأول من قواعد حظر الإنتاج السينمائي قبل الإنتاج والاستغلال في الحالات التالية:

- انتهاك الأديان،
- حرب التحرير الوطنية ورموزها وتاريخها،
- تمجيد الاستعمار، الذي من شأنه انتهاك النظام العام أو الوحدة الوطنية أو التحريض على الكراهية أو العنف أو العنصرية،

* أما المحور الثاني من هذا القانون فيخص شروط موافقة الحكومة المسبقة على:

- إنتاج الأفلام التي تتناول حرب التحرير الوطنية أو رموزها (القانون رقم 03-11، المادة 5)،
 - نشر واستنساخ وتوزيع تسجيلات سمعية بصرية الموجهة للاستخدام الخاص للجمهور،
 - بيع وتأجير وتوزيع هذه التسجيلات السمعية البصرية (القانون رقم 03-11، المادة 7).
- أخيرا، حدد هذا القانون طبيعة المؤسسات التي يمكن أن تستفيد من الدعم العمومي. ضمن هذا الإطار، كل المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والتي تمارس نشاط الإنتاج والعرض يمكنها أن تستفيد من التمويل العمومي (القانون رقم 03-11، المادة 27). كما يسمح هذا القانون للمؤسسات المنتجة للأفلام الجزائرية أن تحصل على تمويل ثنائي، ولكن إذا كانت نسبته متساوية فإن الفيلم يخضع للقانون الجزائري سواءا كان في مرحلة الإنتاج أو مرحلة ما بعد الإنتاج. تجدر الإشارة إلا أنه يستثنى من هذا الأمر، الانتاجات السينمائية خارج

الاتفاقيات الحكومية التي تخضع للقانون الدول التي يوجد فيها المقر الاجتماعي للمؤسسة المساهمة في الإنتاج. إضافة إلى ذلك، فإن هذا النص القانوني لا يسمح بمنح جنسية مزدوجة للأفلام باستثناء الأفلام المنتجة في إطار الاتفاقيات السينمائية بين الحكومات (القانون رقم 11-03، المادة 15).

نلاحظ أن قانون السينما 11-03 يعكس الخيار اللبرالي الذي تبنته الجزائر بعد التحول نحو الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي أقره دستور 1989، لكن في نفس الوقت بقيت الدولة متحكمة في قطاع السينما، أي بنفس الإيديولوجية السائدة في 60 من خلال التحكم في الإنتاج.

3- آليات الدعم العمومي لقطاع السينما في الجزائر

3-1 صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته وصناعاته:

يتخذ الدعم العمومي للإنتاج السينمائي على المستوى العالمي عدة أشكال، من بينها: على شكل امتيازات ضريبية كما هو معمول به في ألمانيا أو على شكل قرض ضريبي كما في فرنسا. يتم منح الدعم العمومي في الجزائر من طرف وزارة الثقافة بشكل مباشر، من خلال الحساب التخصيص الخاص رقم 014-302 بعنوان صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته و صناعاته (FDATIC) (القانون رقم 11-03، المادة 28)، و/أو من خلال المساعدات الممنوحة لمؤسسات عمومية كالوكالة الوطنية للإشعاع الثقافي (AARC) أو المركز الجزائري لتطوير السينما (CADC).

يُعد دعم إنتاج واستغلال الأفلام الجزائرية من بين المهام الثلاثة لصندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته وصناعاته. تم إنشاء هذا الأخير في سنة 1967 تحت وصاية وزارة الثقافة (l'ordonnance n° 67-52, n°65). من الناحية النظرية، يتم تمويل حساب صندوق التنمية من خلال الإتاوات المطبقة على تذاكر الدخول إلى قاعات السينما، لكن في الواقع الجزء الأكبر من الإعانات المالية مصدره ميزانية الدولة التي تمول حساب صندوق التنمية بحوالي 200 مليون دينار جزائري سنوياً (www.euromedaudiovisuel.net, SAHAR Ali). هذا التباين سببه ضعف مداخيل قاعات السينما عبر كامل التراب الوطني، باستثناء القاعات المتواجدة بالعاصمة والمدن الكبرى كقسنطينة وعنابة ووهران. رغم أن الصناعة السينمائية في الجزائر كانت تمول منذ 1962 إلى غاية سنوات 1980 على رسوم التوزيع والاستغلال المقتطعة من سعر تذاكر الدخول إلى قاعات السينما، إذ بلغ الناتج الإجمالي لمداخيل شبك التذاكر 49.836.000 دينار

جزائري بين سنتي 1970 و 1971، حيث كانت تخصص حصة تقدر ب 14% من الرسوم لصندوق الدعم. كما يمكن للرسوم المحصل عليها من خلال منح تأشيرات وتراخيص أن تكون مصدرا لتمويل حساب صندوق الدعم. أضافت الدولة في السنوات الأخيرة إلى ذلك رسوم المحصلة من الإشهار المحددة ب 1 % من رقم الأعمال لكل شخص حقق دخلا على نشاط إشهاري ورسم بنسبة 0,5 % على رقم أعمال متعاملي الهاتف النقال(قرار وزاري مشترك 17 فبراير 2016، المادة2).

عرفت سنوات 90 تحولات في تنظيم المؤسسات الجزائرية، أهم ما ميزها هو وضع سياسات متعددة من أجل تنويع الإنتاج السمعي البصري، حيث تبنت الحكومة الجزائرية سياسة إعلامية سمحت بخصخصة القطاع، هذا ما أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات السينمائية الخاصة في الجزائر. ضمن هذا السياق قامت الدولة بتعديل قانون صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته وصناعاته سنة 1991 (Décret exécutif n° 91-03, article9) ، مما أتاح للمنتجين السينمائيين والتلفزيونيين الجزائريين الحصول على إعانات مالية عمومية من صندوق التنمية (FDATIC) ، كما تم توكيل مهمة تسييره إلى المجلس الوطني للسمعي البصري (Décret exécutif n° 91-03, article6)، ثم إلى وزارة الثقافة سنة 1992 (Décret exécutif n° 92-108, article1).

تصرف ميزانية صندوق تنمية الفن السينمائي، تقنياته وصناعاته (FDATIC) المحصلة من إعانات الدولة على الإنتاج والتوزيع (80 % من ميزانية (FDATIC)، كما تخصص نسبة منها لاستغلال المعدات السينمائية ككراء أجهزة التصوير للمخرجين وإثراء وحفظ الأرشيف الفيلمي. يتم تقسيم المساعدات المالية إلى أربعة أجزاء: في البداية، يحصل المنتج على 30% خلال مرحلة توقيع الاتفاقية، ثم يتحصل على نسبة 25% خلال مرحلة التصوير، بعدها 30% مع بداية مرحلة ما بعد الإنتاج "post-production" أخيرا يتلقى نسبة 20 % عندما يقدم النسخة النهائية من الفيلم. يشترط في عملية منح هذه المساعدات إثبات تقدم جيد خلال كل مرحلة من مراحل إنتاج الفيلم (RAHILI Mohamed، 2017).

بشكل عام، المبلغ الممنوح يتراوح ما بين 25 إلى 35 مليون دينار جزائري للأفلام الروائية، وما بين 7 إلى 10 مليون دينار جزائري بالنسبة للمساعدة في التوزيع أو لإنهاء فيلم

طويل، وما بين 5 إلى 10 مليون دينار جزائري للأفلام الوثائقية و3 مليون دينار جزائري للأفلام القصيرة (BOUTELLA Tâcher, 2017).

بناءً على ما ينص عليه قانون السينما 03-11 الصادر في 17 فيفري 2011، تم تنصيب لجنتين تحت وصاية وزارة الثقافة الجزائرية: اللجنة الأولى هي لجنة القراءة و المساعدات السينمائية، مسؤولة على دراسة ملفات طلب الدعم للإنتاج و التوزيع و الاستغلال السينمائي (Décret exécutif n° 12-91, article 2). أما اللجنة الثانية فهي لجنة المشاهدة، مهمتها معاينة و مشاهدة الأفلام قبل استغلالها و عرضها بالجزائر (Décret exécutif n° 13-277, article 4).

يبقى صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته وصناعاته في السنوات الأخيرة، الوسيلة الأساسية للدعم المالي لمشروع سينمائي في الجزائر مهما كان نوعه خارج المساعدات الممنوحة في إطار التظاهرات الثقافية، وهذا مقابل غياب المؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري. رغم أنها كانت تخصص 18% من ميزانيتها العامة لإنتاج التنفيذي في سنة 2010، إلا أنها لا تنتج ولا تعرض الأفلام الجزائرية في السنوات الأخيرة، يرتبط هذا الغياب بعدم إبرام اتفاقيات التعاون أو الإنتاج المشترك بين التلفزيون العمومي و المؤسسات السينمائية (Ali, SAHAR, www.euromedaudiovisuel.net).

3. تمويل المؤسسات السينمائية العمومية :

تعد كل من الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي (AARC) و المركز الجزائري لتطوير السينما (CADC) مؤسستان عموميتان تابعتان لوزارة الثقافة الجزائرية. أنشأت الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي في سنة 2005، هي مؤسسة ثقافية تتمتع منذ 2008 بشخصية معنوية. تتكفل باسم وزارة الثقافة بالنشاطات المتعلقة بالإنتاج و الإنتاج المشترك (Arrête interministériel 27 mai 2012, article 2).

في هذا الصدد، تقوم هذه المؤسسة بتسيير الإعانات التي تمنحها الدولة لمؤسسات الإنتاج، حيث لا يتم تقديمها للمنتج مباشرة، بل يتم صيها في حساب الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي الذي يقوم فيما بعد بإنتاج أو المشاركة في إنتاج المشاريع السينمائية. تبلغ هذه الإعانات حوالي 125 مليون دينار جزائري، مما يعادل 0,99% من ميزانية وزارة الثقافة (KASSAB Amar, BOUKROUH Mokhetar, www.alger-culture.com). الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي مسؤولة أيضاً عن الترويج للسينما الجزائرية في العالم واستقبال الأفلام في الجزائر

(تنظيم جناح الجزائر في مهرجان كان السينمائي، في مهرجان دبي السينمائي...). وهي مسؤولة أيضاً عن الترويج للأفلام التي اشتركت في إنتاجها وتنظيم العروض الافتتاحية والمشاركة في المهرجانات الدولية (Décret exécutif n° 13-117, article n°4).

سعت هذه المؤسسة منذ إنشائها إلى تنويع انتاجاتها، من حيث المواضيع المستوحاة من الواقع السوسيو-تاريخي الجزائري وبلغات مختلفة (عربية، أمازيغية وفرنسية وإنجليزية)، كما شاركت في إنتاج 11 فيلماً مع دول أجنبية نذكر من بينها: فيلم *الخارجون عن القانون* "hors la loi" للمخرج رشيد بوشارب (2010)، فيلم *شارع النخيل الجريح* (2010) للمخرج التونسي عبد اللطيف بن عمار، فيلم *الجزائر من العلاء* "L'Algérie vue du ciel" للمخرج يان أرتيس بارترون Yann Arthus-Bertrand (2015).

كما حصلت العديد من الأفلام المنتجة من طرف الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي على جوائز خلال مشاركتها في إطار مهرجانات سينمائية عالمية، نذكر من بينها: فيلم *يما لجميلة صحراري* (جائزة أفضل إخراج خلال مشاركته في عام 2012 في مهرجان مدينة أميان الفرنسية، جائزة أفضل صورة والإشارة الخاصة للجنة التحكيم في مهرجان فيسبيسكو FESPACO في سنة 2013 بواغادوغو)، فيلم *فاطمة نسومر* للمخرج بلقاسم حجاج (الجائزة الفضية في مهرجان FESPACO في سنة 2015 بواغادوغو).

في سنة 2016 اقترحت وزارة الثقافة إدماج الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي مع ديوان رياض الفتح، حيث اندرج هذا القرار ضمن إستراتيجية ترشيد النفقات وتحسين الخدمات التي تبنتها الحكومة الجزائرية، لكن هذا القرار لم ينفذ في الميدان. بناءً على هذا القرار، أخذ المركز الجزائري لتطوير السينما (CADC) مهام الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي.

يعد المركز الجزائري لتطوير السينما (CADC)، مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يختص بالإنتاج السينمائي الجزائري وتطويره. تم إنشاءه سنة 2010، مهمته تسيير الإنتاج السينمائي المشترك وكذا عرض واقتناء واستغلال الأفلام الإنتاج المشترك بالجزائر. يهتم المركز كذلك بتصميم الدعائم الترويجية للأفلام الجزائرية كالمصقات الإعلانية والأشرطة الإعلانية وقوائم الأفلام. كما يتكفل المركز بعمليات التوزيع والاستغلال وتركيب المعدات التقنية للإنتاج كالأستوديوهات والمخابر والمعدات الرقمية والأرشفة والتخزين...

سجل المركز الجزائري لتطوير السينما تأخرا كبيرا ليبدأ نشاطاته، حيث بدأ بشكل فعلي خمسة سنوات بعد إنشائه، أي سنة 2015 وهذا تزامنا مع المهرجان الثقافي "قسنطينة عاصمة الثقافة العربية" الذي نظمته الجزائر سنة 2015 بولاية قسنطينة. قام المركز الجزائري لتطوير السينما بإنتاج 4 أفلام وثائقية، 3 أفلام قصيرة و 7 أفلام طويلة من بينها: فيلم البوغي للمخرج على عيساوي وفيلم بن باديس للمخرج باسل الخطيب وفيلم وسط الدار للمخرج لسيد على ما زيف وفيلم العشيق للمخرج عمر سي فضيل.

4. خاتمة:

كخلاصة يمكننا القول أن تمويل المشاريع السينمائية في الجزائر مصدره الرئيسي هو الدعم العمومي الذي يعد خيار سياسيا. من أجل تفعيله، تم سن عدة قوانين لتنظيم النشاطات المتعلقة بقطاع السينما. لكن في سنوات 90 عرف الدعم العمومي تراجعاً، بسبب:

- غياب عاملين هامين لتفعيل الصناعة السينمائية، هما: قاعات السينما التي مازالت خارج النشاط رغم إعادة هيكلة وترميم العديد منها في العاصمة وولايات أخرى والجمهور، الذي فقد ثقافة التردد على قاعات السينما بعد أحداث العشرية السوداء.

- عدم مساهمة التطورات التكنولوجية الحديثة التي عرفها قطاع الإعلام كالسينما المنزلية، منصات عرض الأفلام على شبكة الانترنت....

رغم أن قانون السينما لسنة 2011 قد حفز ودعم الإنتاج العمومي الخاص، إلا أنه لا يمكن الاكتفاء بالدعم العمومي فقط لتطوير قطاع السينما في الجزائر، الذي لا يمكنه أن يزدهر إلا بوجود شركاء خواص بإمكانهم الاستثمار في القطاع. لهذا فإن تطوير إطار قانوني محفز (تسهيلات ضريبية) أصبح ضرورة لتمكين القطاع الخاص من الاستثمار في قطاع السينما، إذ يعرقل القانون الحالي المستثمرين الخواص، لأنه يلزم أي شخص يرغب في الاستثمار في قاعات السينما مثلاً أن يحصل على ترخيص محدود بين سنتين وخمس سنوات، بالإضافة إلى دفر أعباء مصادق عليه من وزارة الثقافة.

كما أن ارتباط الإنتاج السينمائي في الجزائر بالتمويل العمومي يطرح إشكالية تتعلق بحرية التعبير وبتوجيه الإنتاج، فأغلبية الانتاجات السينمائية في الفترة الأخيرة ارتبطت بالطلب، الذي كثر عليه في إطار التظاهرات الثقافية التي نظمها الجزائر مؤخراً.

5. التهميش:

- Omar KASSAB, (2012) Législation et régulation culturelle en Algérie (<http://mawred.org/wordpress1/wp-content/uploads/2012/09/>, consulté le 11/08/2019 à 12h).
- Julien ROCHERIEUX, « L'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance », Sud/Nord, vol. no 14, n°. 1, 2001, p. 27-50, (<http://www.cairn.info/revue-sud-nord-2001-1-page-27.htm>, consulté le 21/08/2019 à 15h).
- L'ordonnance n°67-52 du 17 mars 1967 portant sur la réglementation de l'art et de l'industrie cinématographique.

- القانون 03-11 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق ل 17 فيبرابر سنة 2011، المتعلق بالسينما، المادة 1.

- القانون رقم 03-11، مرجع سبق ذكره، المادة 5.

- نفس المرجع، المادة 7.

- نفس المرجع، المادة 27.

- نفس المرجع، المادة 15.

- نفس المرجع، المادة 28.

- L'ordonnance n° 67-52, op.cit., l'article n° 65.

- SAHAR Ali, « Projet de collecte de données statistiques sur les marches cinématographiques et audiovisuels dans 9 pays méditerranéens », (www.euromediaudiovisuel.net, consulté le 02/08/2019 à 10h).

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 17 فبراير سنة 2016 الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-014 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب، المادة 2.

- Décret exécutif n°91-03 du 19 janvier 1991 fixant les modalités de fonctionnement du fonds de développement de l'art, de la technologie et de l'industrie cinématographique et précisant les conditions des prêts et subventions alloués par le fonds, article 9.
- Décret exécutif n°91-03 du 19 janvier 1991 fixant les modalités de fonctionnement du fonds de développement de l'art, de la technologie et de l'industrie cinématographique et précisant les conditions des prêts et subventions alloués par le fonds, article 6.
- Décret exécutif n° 92- 108 du 14 mars 1992 modifiant et complétant le décret exécutif n°91-03 du 19 janvier 1991 fixant les modalités de fonctionnement du fonds de développement de l'art, de la technologie et de l'industrie cinématographique et précisant les conditions des prêts et subventions alloués par le fonds, article 1.
- مقابلة مع السيد راحيلي محمد، رئيس قسم السينما والسمعي بصري، يوم 24 ماي 2017 على الساعة 11 سا، بمقر الوكالة الوطنية للإشعاع الثقافي، سعيد حمدين، الجزائر.
- مقابلة مع السيد بوكلة الطاهر، رئيس سابق لصندوق تنمية الفن السينمائي، تقنياته وصناعته، يوم 3 جوان 2017، على الساعة 12 و 30 د بالجزائر العاصمة.
- Décret exécutif n° 12-91 du 6 Rabie Ethani 1433 correspondant au 28 février 2012 fixant les modalités d'attribution de l'aide publique à la cinématographie et déterminant les modalités de création, la composition, l'organisation, le fonctionnement et le renouvellement du Comité de lecture et d'aide à la cinématographie, article 2.
- Décret exécutif n° 13-277 du 20 Ramadhan 1434 correspondant au 29 juillet 2013 fixant la composition, les missions et le fonctionnement de la Commission de visionnage des films, article 4.
- SAHAR Ali, « Projet de collecte de données statistiques sur les marches cinématographiques et audiovisuels dans 9 pays méditerranéens », (www.euromediaudiovisuel.net, consulté le 02/08/2019 à 10h).
- Arrêté interministériel du 6 Rajab 1433 correspondant au 27 mai 2012 fixant la nomenclature des recettes et des dépenses du compte d'affectation spéciale n° 302-014 intitulé « Fonds de développement de l'art, de la technique et de l'industrie cinématographiques », article n°2 .
- KASSAB Amar, BOUKROUH Mokhetar, « La politique culturelle en Algérie », *AlMawred AL Thaqaify*, (www.alger-culture.com., consulté le 19/07/2019 à 20h).

- Décret exécutif n° 13-117 du 16 Joumada El Oula 1434 correspondant au 28 mars 2013 portant réaménagement du statut de l'agence algérienne pour le rayonnement culturel, article 4.

6. قائمة المراجع :

● المقالات:

-Julien ROCHERIEUX, « L'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance », Sud/Nord, vol. no 14, n°. 1, 2001, p. 27-50, (<http://www.cairn.info/revue-sud-nord-2001-1-page-27.htm>, consulté le 21/08/2019 à 15h).

- KASSAB Amar, BOUKROUH Mokhetar, « La politique culturelle en Algérie », *AlMawred AL Thaqa*fy, (www.alger-culture.com., consulté le 19/07/2019 à 20h).

● القوانين:

-القانون 03-11 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق ل 17 فيبرابر سنة 2011، المتعلق بالسينما.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 17 فبراير سنة 2016 الذي يحدّد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 014-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب.

- L'ordonnance n°67-52 du 17 mars 1967 portant sur la réglementation de l'art et de l'industrie cinématographique.

- Décret exécutif n°91-03 du 19 janvier 1991 fixant les modalités de fonctionnement du fonds de développement de l'art, de la technologie et de l'industrie cinématographique et précisant les conditions des prêts et subventions alloués par le fonds.

- Décret exécutif n° 92- 108 du 14 mars 1992 modifiant et complétant le décret exécutif n°91-03 du 19 janvier 1991 fixant les modalités de fonctionnement du fonds de développement de l'art, de la technologie et de l'industrie cinématographique et précisant les conditions des prêts et subventions alloués par le fonds.

- Décret exécutif n° 12-91 du 6 Rabie Ethani 1433 correspondant au 28 février 2012 fixant les modalités d'attribution de l'aide publique à la cinématographie et déterminant les modalités de création, la composition, l'organisation, le fonctionnement et le renouvellement du Comité de lecture et d'aide à la cinématographie.

- Arrêté interministériel du 6 Rajab 1433 correspondant au 27 mai 2012 fixant la nomenclature des recettes et des dépenses du compte d'affectation spéciale n° 302-014 intitulé « Fonds de développement de l'art, de la technique et de l'industrie cinématographiques ».

- Décret exécutif n° 13-277 du 20 Ramadhan 1434 correspondant au 29 juillet 2013 fixant la composition, les missions et le fonctionnement de la Commission de visionnage des films.

●المقابلات:

- مقابلة مع السيد راحيلي محمد، رئيس قسم السينما والسمعي بصري، يوم 24 ماي 2017 على الساعة 11 سا، بمقر الوكالة الوطنية للإشعاع الثقافي، سعيد حمدين، الجزائر.

- مقابلة مع السيد بوكلة الطاهر، رئيس سابق لصندوق تنمية الفن السينمائي، تقنياته وصناعته، يوم 3 جوان 2017، على الساعة 12 و30د بالجزائر العاصمة.

●مواقع الانترنت:

- Omar KASSAB, (2012) Législation et régulation culturelle en Algérie (<http://mawred.org/wordpress1/wp-content/uploads/2012/09/>), consulté le 11/08/2019 à 12H) .

- SAHAR Ali, « Projet de collecte de données statistiques sur les marches cinématographiques et audiovisuels dans 9 pays méditerranéens », (www.euromedaudiovisuel.net), consulté le 02/08/2019 à 10h).